الحرب والعقوبات الأمريكية تلقي بظلالها على اقتصاد إيران

دبي/القاهرة – (رويترز): أقر القادة الإيرانيون بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحرب مع الولايات المتحدة، ودعا الزعيم الأعلى الحكومة إلى التعامل مع هذه التحديات، في حين أفاد الرئيس بأن التجارة الخارجية تقلصت بنحو الثلث بسبب العقوبات الأمريكية والحصار الذي تفرضه واشنطن.

وقالت الحكومة في بيان بثته وسائل إعلام رسمية: إن معالجة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات والحرب تمثل أولوية رئيسية، بما يشمل كبح التضخم وإدارة الأسواق وخلق فرص عمل وتوجيه الاستثمارات نحو الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الدولار تدريجيا.

ومع مرور ستة أشهر على شن الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود، كثفت إدارة الرئيس دونالد ترامب جهودها لمعاقبة إيران ماليا بما وصفته بأنه «يوم النصر الاقتصادي».

ودعا الزعيم الأعلى آية الله مجتبى خامنئي الحكومة إلى التعامل مع التحديات الاقتصادية. ولم يظهر مجتبى علنا منذ إصابته في الهجوم الأول الذي وقع في 28 فبراير في بداية الحرب وأودى بحياة والده الزعيم الأعلى السابق علي خامنئي.

وجاء في بيان مكتوب نسب إلى خامنئي: «ثمة حاجة إلى التعامل مع سلسلة التحديات المتعلقة بالاقتصاد ومعيشة الناس بجدية، مثل التضخم والبطالة وإدارة الأسعار وسوق السلع والخدمات».

وقال الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان لوسائل إعلام حكومية: إن الصادرات والواردات الإيرانية تراجعت بنحو 35 بالمائة بسبب العقوبات الأمريكية والحصار البحري المفروض على الموانئ الإيرانية.

لكنه أشار إلى أن إيران تمكنت من بيع حوالي 90 مليون برميل من النفط خلال فترة سريان مذكرة التفاهم قصيرة الأمد التي وقعتها الولايات المتحدة وإيران في يونيو، عندما سمحت واشنطن بمبيعات النفط الإيراني.

وفي إشارة إلى وثيقة عرضت على إيران تخفيفا فوريا للعقوبات الأمريكية والإفراج عن أصولها المجمدة إلى جانب أمور أخرى، وقال بزشكيان: «يمكننا حل مشكلاتنا والحصول على امتيازاتنا من خلال مذكرة التفاهم».

وقالت واشنطن: إن على الدول قطع علاقاتها التجارية مع إيران وإلا واجهت عقوبات ثانوية، لكن وزارة الخزانة الأمريكية لم تصل إلى حد فرض عقوبات على الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران مثل الصين والهند، الأمر الذي كان من الممكن أن يكون له تداعيات على الاقتصادين الأمريكي والعالمي.

وفي وقت لاحق أمس، دعا بزشكيان في مقابلة مع التلفزيون الرسمي إلى إحياء الاتفاق المؤقت الذي وُقع في 17 يونيو، لكنه انهار سريعا وسط خلافات بشأن ما جرى الاتفاق عليه، ولا سيما فيما يتعلق بوضع مضيق هرمز.

○ طهران أقرت بوطأة العقوبات الاقتصادية

المنظمة البحرية الدولية: 400 سفينة عالقة في الخليج وسط تصاعد المخاطر

لندن – (د ب أ): حذرت المنظمة البحرية الدولية من أن نحو 400 سفينة لا تزال عالقة في الخليج، وذلك بعد مرور ستة أشهر على اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، مع استمرار تعرض آلاف البحارة في المنطقة لمخاطر متزايدة.

وقال الأمين العام للمنظمة، أرسينيو دومينجيز، في بيان يوم الجمعة: «في الوقت الذي تمكنت فيه بعض السفن وطواقمها من مغادرة الخليج، لم تتمكن نحو 400 سفينة، على متنها نحو 6000 بحار، من المغادرة بأمان منذ بدء الصراع».

وأضاف أن المنظمة وثّقت 70 هجوما على سفن دولية في الخليج وحول مضيق هرمز منذ نهاية فبراير الماضي، أسفرت عن مقتل 19 بحارا. وأكد دومينجيز أن تدهور الأمن البحري في الخليج والعالم يضر بالجميع، «لكنه مؤلم بشكل خاص لآلاف البحارة الأبرياء المتضررين». ومضيق هرمز نقطة الصراع المحورية في الحرب بين واشنطن وطهران. وقبل الحرب، كان المضيق ممراً مفتوحاً للملاحة الدولية، لكنه تحول الآن إلى ساحة مواجهة عسكرية.

قتيل فلسطيني برصاص إسرائيلي وسط قطاع غزة

غزة – (د ب أ): قُتل مواطن فلسطيني، أمس السبت، برصاص القوات الإسرائيلية، بالتزامن مع قصف وإطلاق نار في مناطق عدة بقطاع غزة. وذكرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) أن إطلاق النار من قوات الاحتلال مستمر منذ ساعات الصباح في قرية المصدر بوسط القطاع وشوارع مخيم المغازي المتاخم لها. وكانت قناة «الأقصى» الفلسطينية نقلت عن مصادر محلية قولها إن «إصابة بالرصاص وصلت إلى مجمع الشفاء الطبي، جراء إطلاق نار إسرائيلي من الرافعات التابعة لقوات الاحتلال شرقي مدينة غزة».

وشنّ الطيران الحربي المسيّر غارة جوية واحدة على الأقل في محيط مستشفى كمال عدوان، شمالي قطاع غزة، كما قصفت المدفعية المناطق الشرقية لمدينة غزة، خلال الساعات الأولى من فجر أمس، بالتزامن مع إطلاق آليات الاحتلال العسكرية النار شرقي المدينة، واستهداف حي التفاح، شمال شرقي غزة، بإطلاق نار إسرائيلي. وأفاد سكان محليون في جنوب القطاع بأن «دبابات الاحتلال أطلقت نيرانًا مكثفة تجاه منطقة بطن السمين، جنوبي مدينة خانيونس، كما استهدفت صباح أمس المناطق الشرقية للمدينة بإطلاق نار آخر».

قاض عسكري أمريكي يرفض اعتماد اعترافات «العقل المدبر» لهجمات 11 سبتمبر

واشنطن – (أ ف ب): أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» بأن قاضيا عسكريا أمريكيًا قضى يوم الجمعة بعدم قبول الاعترافات التي أدلى بها خالد شيخ محمد، المتهم بأنه العقل المدبّر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، أمام عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي)، وبالتالي عدم جواز استخدامها كأدلة ضده خلال المحاكمة. وجاء القرار قبيل الذكرى الخامسة والعشرين للهجمات التي وقعت في العام 2001، وأودت بحياة نحو ثلاثة آلاف شخص في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا.

وتبدأ محاكمة محمد وثلاثة متّهمين آخرين بالمشاركة في التخطيط للهجمات في الخامس من يونيو 2028 في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا. وكان محمد أحد أبرز مساعدي زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن قبل اعتقاله في باكستان في مارس 2003. وذكرت الصحيفة أن الادعاء سبق أن استبعد الأقوال التي أدلى بها محمد خلال فترة احتجازه في سجون سرّية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه)، حيث تعرّض لأساليب استجواب قاسية شملت الإيهام بالغرق، قبل نقله إلى غوانتانامو في العام 2006.

لكن القاضي العسكري اللفتنانت كولونيل مايكل شراما خلص أيضا إلى أن جلسات الاستجواب اللاحقة التي خضع لها محمد في غوانتانامو العام 2007، لا يمكن قبولها أيضا كأدلة. ونقلت «نيويورك تايمز» عن قرار القاضي ما مفاده بأن «الادعاء فشل، وفق معيار رجحان الأدلة، في إثبات أن اعترافات السيد محمد لمكتب التحقيقات الفدرالي أُدلي بها طوعا»، لافتة إلى أن عددا من المحامين الذين اطّلعوا على القرار أكدوا صحة مضمونه.

واستند القاضي إلى ما وصفه بـ«(...) الإكراه الشديد الذي مارسته وكالة الاستخبارات المركزية»، فيما اعتبر أن عناصر الـ«إف بي آي» تعمّدوا من جهتهم عدم إبلاغ محمد بحقّه في التزام الصمت أو الاستعانة بمحام. ولا يزال بإمكان الادعاء استئناف القرار. وتم إرجاء محاكمة خالد شيخ محمد مرارا على مدى سنوات، كما ألغي العام الماضي اتفاق إقرار بالذنب كان سيؤدي إلى استبعاد عقوبة الإعدام، بعد اعتراضات أقارب عدد من ضحايا هجمات 11 سبتمبر.

وتركّز جزء كبير من المعارك القانونية في هذه القضية حول ما إذا كان يمكن أن يحظى المتهمون بمحاكمة عادلة بعد تعرّضهم للتعذيب أثناء احتجازهم لدى وكالة الاستخبارات المركزية.

○ خالد شيخ محمد

فيضانات النيبال والصين تودي بـ682 شخصا والبحث جار عن آلاف المفقودين

بيدور/النيبال – (أ ف ب): كثّف عناصر الإنقاذ جهودهم أمس السبت للبحث عن نحو 3 آلاف مفقود وإجلاء الناجين العالقين على الحدود بين النيبال والصين، بعد ثلاثة أيام من الفيضانات التي أودت بما لا يقل عن 682 شخصا وخلّفت دمارا هائلا. وأفادت هيئة إدارة الحالات الطارئة في النيبال أمس السبت بأن حصيلة ضحايا الفيضانات المدمرة التي اجتاحت شمال البلاد الأربعاء ارتفعت إلى 675 قتيلا، موضحة أن الحصيلة لا تزال غير نهائية.

وكانت وسائل إعلام رسمية في الصين قد أكدت في وقت سابق مقتل سبعة أشخاص، ليرتفع عدد القتلى الإجمالي إلى 682، بينما لا يزال نحو ثلاثة آلاف شخص في عداد المفقودين في كلا البلدين، بينهم 2426 في الجانب النيبالي. وفي الهند، قالت السلطات إنها انتشلت سبع جثث من أنهار تتدفق من النيبال، يُعتقد أنها تعود الى ضحايا الفيضانات. إلا أن هذه الحصيلة لا تُحتسب ضمن عدد القتلى الرسمي.

وقال بودي رام دانغول، أحد الناجين من الجانب النيبالي لوكالة فرانس برس: إنّ «السيول جرفت كل المنازل القريبة من النهر. لم يبقَ شيء». ويعزو الخبراء والعلماء ذلك إلى انهيار جليدي قوي جارف، ساد اعتقاد في البداية أنه زلزال بقوة 5,2 درجات. في المناطق المنكوبة، تكثف السلطات جهودها للعثور على نحو 3 آلاف مفقود، 2426 في النيبال و556 على الجانب الصيني. ومن بين هؤلاء المفقودين مئات السياح والحجاج والموظفين الأجانب العاملين في مواقع بناء سدود في المنطقة، بالإضافة إلى عدد يتزايد باستمرار من سكان القرى المدمرة.

واستمر أمس السبت توافد أقارب المفقودين إلى مقر الإغاثة الميداني النيبالي، الذي تم إنشاؤه في ثكنة عسكرية في بلدة بيدور. وقال كالكا شاردا لوكالة فرانس برس وهو يقرأ قائمة معلقة في الخارج تضم أسماء الأشخاص الذين تم إنقاذهم «جئت لمحاولة الحصول على أي خبر عن ابني. كان يعمل في محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية، لكنني لا أعثر على اسمه. السلطات لا تقول شيئا».

وقال وزير الخارجية النيبالي شيسير خانال السبت: إن كلفة إعادة إعمار المناطق والبنية التحتية التي دمرتها الفيضانات قد تصل إلى «مليارات عدة». وأضاف في تصريح: «سنجري تقييما للخسائر والأضرار، ثم سننظم جهودنا. أناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم لنا». وتابع: «في الوقت الراهن، تبقى الأولوية لجهود الإغاثة وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح»، مضيفا: «لكننا في حاجة أيضا إلى موارد مرتبطة بالطب الشرعي لتحديد هوية الضحايا من خلال عينات الحمض النووي».

وفي الصين، يواصل آلاف من عناصر الإنقاذ جهودهم الحثيثة للوصول إلى وسط منطقة الكارثة، قرب معبر قيرونغ الحدودي الواقع على ارتفاع 1830 مترا على حدود النيبال. وبحسب وكالة «شينخوا» للأنباء، يعمل حاليا قرابة 500 عنصر هناك. وعرضت قناة «سي سي تي في» الرسمية لقطات لعناصر إطفاء وهم يضعون خوذا ويعبرون مجرى مائيا في قوارب مطاط أو يتم نقلهم جوا بواسطة طائرة مسيرة قوية. وقال الضابط جيانغ وانكيانغ: «التحدي الأكبر هو ضمان سلامة عناصر الجيش».

على جانبي الحدود، يعمل المسعفون على وقع خطر انفجار مفاجئ للبحيرة التي تشكلت الأربعاء نتيجة الانهيار الجليدي. والجمعة، عُلّقت عمليات الإنقاذ على الجانبين النيبالي والصيني بسبب تحذيرات من احتمال حدوث انهيارات طينية، قبل إعلان تراجع الخطر في وقت لاحق. أما على الجانب النيبالي، فلا يزال عناصر الإنقاذ يحاولون شق طريقهم إلى نفق في موقع بناء سد «تريشولي 3» حيث يُحتجز نحو مائة شخص منذ ثلاثة أيام. وأفاد مكتب رئيس الوزراء باليندرا شاه امس السبت بـ«تكثيف أعمال إزالة الأنقاض من النفق صباح امس السبت، لكن الجهود تتعثر بسبب سوء الأحوال الجوية». ووصل فريق من المنقذين المتخصصين من الهند المجاورة لتقديم المساعدة. وأجلي نحو 350 من العمال والسكان من النفق، لكن الجهود مستمرة لإنقاذ أكثر من 100 آخرين.

○ استمرار أعمال الإنقاذ في المناطق المنكوبة بالنيبال. (أ ف ب)

تحركات سريعة لاحتواء الإجراءات الأمريكية ضد بنك مصر في الإمارات

القاهرة - سيد عبدالقادر:

أكد البنك المركزي المصري أن الإجراءات الأمريكية المتداولة بشأن فرع بنك مصر في الإمارات العربية المتحدة تقتصر على معاملات الفرع مع المراسلين بالدولار الأمريكي، ولا تمتد آثارها إلى أي من البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري.

وكشف البنك المركزي المصري عن بدء تحرك مصرفي ودبلوماسي بينه وبين وزارة الخارجية المصرية، للتواصل مع بالجانب الأمريكي بخصوص ما تم إعلانه من إجراءات.

وقال المركزي المصري إنه بالإشارة إلى ما تم تداوله من أخبار عن وضع فرع بنك مصر الموجود بالإمارات العربية المتحدة تحت طائلة بعض الإجراءات الأمريكية الصادرة في إطار قرارات التضييق الاقتصادي على دولة إيران، مشيرا إلى أن البنك المركزي المصري ووزارة الخارجية على اتصال بالجانب الأمريكي فيما يخص تلك الإجراءات.

وأكد المركزي المصري، أن ذلك الإجراء يقتصر على معاملات فرع بنك مصر بالإمارات العربية المتحدة مع المراسلين بعملة الدولار الأمريكي فقط، ولا يمتد أثر أي من تلك الإجراءات إلى أي من بنوك القطاع المصرفي المصري، بما فيها بنك مصر بجمهورية مصر العربية أو أي من فروعه الخارجية الأخرى.

كما أكد قوة وصلابة كل البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية.

كانت وزارة الخزانة الأمريكية قد زعمت أن بنك مصر–الإمارات نفذ في الفترة من يناير 2024 إلى يونيو حزيران 2026 معاملات تقدر قيمتها بنحو 1.8 مليار دولار لصالح 103 شركات قد تكون جزءا من شبكات مصرفية إيرانية خفية.

وقالت الوزارة الأمريكية إنها تعتبر الفروع الستة لبنك مصر في الإمارات «محطة أساسية» في حصول الحكومة الإيرانية على دولارات أمريكية.

لكن مصادر مصرفية مصرية وعالمية أكدت أن القرار لا يزال في مرحلة «مقترح» مدة 30 يوماً لتلقي التعليقات العامة قبل اعتماده نهائيًّا.